

تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية - دراسة حالة تونس والمغرب (2009-2010) -

حسنية محزم (*)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة - الجزائر

ملخص: يهدف هذا المقال إلى إبراز تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على التدفقات التجارية لكل من تونس والمغرب و اسبانيا و فرنسا باعتبارهم دول أعضاء في اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية خلال سنتي 2009-2010، عن طريق استخدام نموذج الجاذبية، و ذلك بتقدير معادل تعريفية الحماية المقنعة على بعض المنتجات المختارة. و خلصنا إلى وجود تأثير سلبي متباين للأساليب الحمائية المقنعة على صادرات المنتجات محل الدراسة.

الكلمات المفتاح: أساليب حمائية مقنعة، أساليب حمائية غير جمركية، نموذج الجاذبية، معادل التعريفية، حزم البيانات.

تصنيف JEL: F14، F13، C33.

I. تمهيد:

تعد الأدبيات الاقتصادية التي تطرقت لموضوع الحمائية قليلة نسبيا نظرا لسيطرة فكر الحرية على المشهد التجاري الدولي الذي يعد سببا جوهريا في ثروة و تطور اقتصاديات الدول. إلا أنه في واقع الأمر أغلب تلك الدول استخدمت الأساليب الحمائية التقليدية بفرضا للضرائب الجمركية في مرحلة من مراحل تطورها، ثم عملت فيما بعد على تخفيض تلك الرسوم الجمركية بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و انشاء اتفاقيات شراكة فيما بينها، مما اضطرها إلى استحداث الأساليب الحمائية غير الجمركية (NTM) Non-Tariff measures لحماية منتجاتها غير التنافسية مستعينة بتزايد طلب المستهلكين على المعايير الاجتماعية التي تضمن سلامتهم عن طريق تصحيح إخفاقات السوق. و عند النظر في تلك الأساليب نجد أن كل من أساليب حماية الصحة و السلامة (SPS) Sanitary and phytosanitary measures و الحواجز التقنية للتجارة (TBT) Technical barriers to trade من بين أهم و أبرز الأساليب التي تستخدم بطريقة مقنعة لغرض حماية منتجات الدول المتقدمة من صادرات الدول النامية. و بناء على ما تقدم سوف نحاول فيما يلي معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على التدفقات التجارية لصادرات تونس و المغرب في ظل إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ؟

- و لقد تم اعتماد الفرضيات التالية كإجابات محتملة للإشكالية المطروحة :
- للأساليب الحمائية المقنعة تأثير محدود على التدفقات التجارية للمنتجات الصناعية ؛
- للأساليب الحمائية المقنعة تأثير كبير على التدفقات التجارية للمنتجات الزراعية .

و من أبرز الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع بحثنا نجد :

دراسة **Sewadeh & Wilson.Otsuki (2001)** : تعد هذه الدراسة من الدراسات التجريبية الأولى التي استخدمت نموذج الجاذبية من أجل البحث في تأثير معايير الصحة و السلامة المطبقة من طرف الاتحاد الأوربي و المتعلقة بالأفلاتوكسين aflatoxin على صادرات بعض المنتجات الإفريقية المختارة ، و توصل الباحثان إلى أن هناك تأثير معتبر لهذه المعايير مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات بحوالي 64%¹.

دراسة **Findlay & Chen, Yang (2008)** : بحثت هذه الدراسة في تأثير الأساليب التقنية المطبقة على الصادرات الزراعية الصينية باستخدام نموذج الجاذبية، و توصلت إلى أن معايير سلامة الأغذية لها تأثير سلبي وذات دلالة إحصائية على الصادرات الصينية، وهذا التأثير أكبر بكثير من تعريفية الاستيراد المطبقة².

دراسة **Devadason & Sithamaparam (2011)** : قام الباحثون في هذه الدراسة بتقييم أثر الأساليب غير الجمركية باستخدام تصنيف الانكناذ القديم على الصادرات الماليزية لعدد من الأسواق المتباينة و المتمثلة في الاتحاد الأوربي، اليابان، الآسيان-4 (كمبوديا، جمهورية لاو ، فيتنام، ميانمار)، و بينت نتائج الدراسة أن هناك تأثير على كل من الصادرات الصناعية و الزراعية إلا أن هذه الأخيرة يكون التأثير عليها بصورة أكبر³.

دراسة **Xiong and Beghin (2010)** : بحثت هذه الدراسة في تأثير لوائح الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسموم الفطرية على صادرات الدول الإفريقية من الفول السوداني خلال سنة 2002، و توصلت إلى نتيجة مفادها أن لوائح الاتحاد الأوروبي لم يكن لها تأثير كبير على صادرات الدول الإفريقية، و من أجل ذلك وضعا تفسيريين ممكنين لهذه النتيجة، الأول أنه من الممكن أن لوائح الاتحاد الأوروبي لم تمس صادرات الفول السوداني، و الثاني ربما يكون هناك عوامل أخرى لها تأثير أكبر على صادرات الفول السوداني إلى دول الاتحاد الأوروبي، و من ثم خلص الباحثان إلى أن الإمكانات التجارية لمصدري الفول السوداني الإفريقي تفوق معايير الاتحاد الأوروبي⁴.

و تكمن أهمية دراستنا هذه في كونها الدراسة الأولى التي تتناول مدى تأثير الأساليب الحمائية غير الجمركية و بالضبط المقتنعة منها على صادرات عينة من الدول العربية التي تعتمد على الصناعات الانتاجية المتمثلة في كل من تونس و المغرب. كما أن من أهميتها تقديم الدليل التطبيقي على وجود الأساليب الحمائية المقتنعة باستخدام معادلة الجاذبية للتدفقات التجارية لعينة مختارة من المنتجات المصدرة من طرف تلك الدولتان و ذلك في إطار إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، و من ثم فهذه الدراسة تهدف إلى تقديم دليل إضافي على وجود الأساليب الحمائية غير الجمركية و معرفة مقدار تلك الحماية المفروضة على عينة الدراسة عن طريق حساب معادل التعريفية الجمركية.

1. مفاهيم حول الأساليب الحمائية : سوف نتطرق فيما يلي إلى كل من التعاريف المتعلقة بالحمائية و أنواعها .

1.1. تعريف الأساليب الحمائية : لمعرفة المفهوم الصحيح و الدقيق للحمائية المقتنعة علينا التطرق إلى بعض المصطلحات المرتبطة بذلك المفهوم، و من بينها :

1.1.1. تعريف الحمائية : بحسب قاموس أكسفورد " Oxford Dictionary " تعرف الحمائية الاقتصادية : على أنها ممارسات تقييد التجارة الدولية لصالح المنتجين المحليين، من خلال التعريفات الجمركية و الحصص، و في عصرنا الحديث صارت تستخدم الحواجز غير الجمركية.

2.1.1. تعريف الأساليب الحمائية غير الجمركية (NTMs) : لقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أو ما يعرف باليونكتاد " UNCTAD " سنة 2010 بأن: الأساليب الحمائية غير الجمركية " Non-Tariff measures "، هي سياسات عامة ما عدى التعريفات الجمركية العادية التي يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في ما يخص السلع، و ذلك بتغيير الكميات المتداولة أو أسعارها أو كليهما⁵.

3.1.1. تعريف الأساليب الحمائية المقتنعة (الحواجز غير الجمركية "NTB") : من الناحية الاقتصادية الحواجز غير الجمركية " Non-tariff barriers " لها نفس تعريف الأساليب الحمائية غير الجمركية، و لكن من الناحية القانونية يتم التفرقة بين المصطلحين، فبالنسبة للحواجز غير الجمركية فهي عبارة عن الأدوات التي تشكل انتهاكا لقانون المنظمة العالمية للتجارة، على عكس المصطلح الثاني فهو عبارة عن الأساليب السياسية التي تعمل على الحد من التجارة مع عدم وجود حكم ضمني على شرعيتها⁶، و لذلك رأت الوكالة المتعددة لفريق الدعم MAST بأنه من الصعب اعطاء تعريف دقيق و متوازن للحواجز غير الجمركية، و في الوقت نفسه وافقت على أن الاساليب غير الجمركية لا يمكن وصفها ببساطة بأنها حواجز غير جمركية على أساس كل أصنافها، بل يجب علينا الرجوع إلى تصنيفات الأساليب و النظر في كل واحدة على حدى لإدراك و ما إذا كان القصد منها توفير الحماية⁷.

و بناء على ذلك قامت الاقتصادية سليا دسدير بتعريف الأساليب الحمائية المقتنعة على أنها " استخدام المعايير (الأساليب غير الجمركية) لمعالجة اخفاقات السوق، و في نفس الوقت استخدامها لأغراض حمائية⁸.

2.1. أنواع الأساليب الحمائية : يمكن تقسيم الأساليب الحمائية إلى الأساليب الحمائية الجمركية و غير الجمركية، و ضمن الأساليب الحمائية غير الجمركية سوف نجد الأساليب الحمائية المقتنعة .

1.1.2.1. الأساليب الحمائية الجمركية " Customs " :

تعد الرسوم الجمركية من أكثر الأساليب الحمائية التقليدية بروزا ، و هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها الحدود الجمركية الوطنية لاستخدامها كوسيلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية، و لكن في عصرنا الحالي قامت الدول بتخفيضها أو إلغائها و ذلك تماشيا مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية .

2.2.1. الأساليب الحمائية غير الجمركية : لقد قامت وكالة MAST سنة 2009 بوضع تصنيف للأساليب الحمائية غير الجمركية و ذلك بالتشاور مع الانكتاد، بحيث يأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية لـ NTM، و يوفر معلومات لمستويات مختلفة و بالتفصيل لـ NTM تعكس ازدياد استخدامها في مجال التجارة الدولية، و الشكل (1) يقدم لنا تلك التصنيفات⁹.

3.2.1. الأساليب الحمائية المقتنعة : عند النظر إلى تصنيفات الأساليب الحمائية غير الجمركية، نجد بأن كل من أساليب الصحة و السلامة "SPS"، و الحواجز التقنية للتجارة "TBT"، تعتبر من أهم و أبرز الوسائل التي قد تستخدم كأسلوب حمائي مقتنعة، و التي يمكن تعريفها كما يلي¹⁰.

◀ **أساليب الصحة و السلامة :** هي الأساليب التي يتم تطبيقها لحماية حياة الإنسان أو الحيوان من الأخطار

الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للأفات و الأمراض، و ذلك من خلال مراقبة المنتجات المستوردة عن طريق منع دخولها مثل حضر الواردات من منتجات الألبان من البلدان التي لا تثبت توفرها على ظروف عمل صحية و مرضية، أو وضع بعض التدابير يجب الالتزام بها قبل دخول المنتجات، و التي قد ترتبط بالمنتجات بحد ذاتها أو بطريقة الإنتاج فمثلا في مجال المنتجات الزراعية يتم تحديد المبيدات الحشرية التي يمكن استخدامها و تقنيات الحصاد و ما بعد الحصاد بالإضافة إلى ضبط طرق التقطيش عند دخولها إلى البلد المستورد.

← **الحواجز التقنية للتجارة:** هي عبارة عن التدابير الخاصة بالقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة للوائح والمعايير التقنية، باستثناء تدابير المغطية من خلال "SPS"، و التنظيم الفني هو وثيقة تبين مواصفات المنتج أو العمليات ذات الصلة به وأساليب الإنتاج، بما في ذلك الأحكام الإدارية المطبقة التي يكون الامتثال إليها إلزامي، كما قد تشمل المصطلحات والرموز الخاصة بالتعبئة والتغليف ووضع العلامات أو متطلبات وضع العلامات من حيث انطباقها على أسلوب المنتج أو العملية أو الإنتاج. و كمثل على هذا النوع من الأساليب نجد متطلبات تحديد كمية الملح في الإسمت أو الكبريت في البنزين .

2. واقع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بالنسبة لتونس و المغرب

لقد مرت الاتفاقيات المتعلقة بتونس و المغرب في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بالعديد من المراحل، حيث انشأت الاتفاقية المعروفة باسم مؤتمر برشلونة في عام 1995 نتيجة لمؤتمر وزراء الأورو متوسطية للشؤون الخارجية الذي يهدف إلى القيام بسلسلة من المحاولات من طرف الدول الأوروبية لتوضيح علاقاتها مع شمال إفريقيا والدول المجاورة في الشرق الأوسط فيما يخص اتفاقيات السياسة العالمية للبحر الأبيض المتوسط (1972-1992) والسياسة المتوسطية المجددة (1992-1995)، و لقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان. و بالنسبة للمجال الاقتصادي الذي يتضمنه البند الثاني فيهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطية EURO-MEDITERRANEAN FREE TRADE AREA (EU-MEFTA) بحلول عام 2010، و ذلك من خلال عدة مراحل، في المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، و في خلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة يتم إلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل فيما بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة، و في ما يلي سوف نعرض واقعها بالنسبة لكل من تونس و المغرب :

1.1. واقع الإتفاقية بالنسبة لتونس : كانت تونس أول بلد متوسطي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995، و انتهت من تفكيك التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية في عام 2008، مما جعل تونس أول بلد متوسطي يدخل في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، و في خلال هذه الفترة قامت تونس في فيفري 2004 بالتوقيع على اتفاقية أغادير مع الأردن والمغرب ومصر و التي دخل حيز التنفيذ في مارس 2007، و من السمات الهامة لهذه الاتفاقية تسهيل التكامل بين الدول العربية و دول الاتحاد الأوروبي و ذلك من خلال استخدام قواعد المنشأ للاتحاد الأوروبي، مما سمح لتونس بتصدير السلع المصنوعة من المكونات المستوردة من أماكن أخرى دون أن تفقد الوصول التفضيلي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، و في ديسمبر 2009 وقع الاتحاد الأوروبي بروتوكول الثنائية مع تونس بشأن إنشاء آلية لتسوية المنازعات¹¹.

و يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لتونس بإجمالي التجارة بلغت حوالي 20,6 مليار أورو في عام 2012، وهو ما يمثل 55.9% من التجارة التونسية، ويهيمن على استيراد الاتحاد الأوروبي من تونس الآلات ومعدات النقل والمنسوجات والملابس والوقود ومنتجات التعدين، أما بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي إلى تونس فتركز على الآلات ومعدات النقل والوقود ومنتجات التعدين والمنسوجات والملابس، تليها المواد الكيميائية والمنتجات الزراعية¹²، و الجدول (1) يبين لنا النسب الخاصة بصادرات و واردات تونس مع دول الاتحاد الأوروبي .

2.2. واقع الإتفاقية بالنسبة للمغرب : دخلت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب حيز التنفيذ في 1 مارس 2000، وتنص على إقامة منطقة تجارة حرة، كما تم إجراء اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بالنسبة لزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة والسلكية و الذي دخل حيز النفاذ 1 أكتوبر 2012، و حليا تم توقيع بروتوكول بشأن آلية تسوية المنازعات، كما أطلقت المفاوضات من أجل تعميق و شمولية منطقة التجارة الحرة "Deep and Comprehensive Free Trade Area" (DCFTA) بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في 1 مارس 2013، الجولة الأولى من المفاوضات بدأت في 22 أبريل 2013 في الرباط و هي تشمل التجارة في الخدمات، والمشتريات الحكومية، والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الاستثمارات و التكامل التدريجي للاقتصاد المغربي في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، و القواعد الفنية أو تدابير الصحة والصحة النباتية، كما أن المغرب يعد عضو في اتفاقية أغادير و هو أول بلد متوسطي يعتمد نظام الأورو متوسطية الجديد الذي يخص قواعد المنشأ¹³، و يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب، و يهيمن على صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي والملابس والمنتجات الزراعية والآلات

ومعدات النقل، أما بالنسبة لواردات المغرب من الاتحاد الأوروبي فتتمثل في الآلات ومعدات النقل والسلع تصنيع والكيماويات والوقود¹⁴، و الجدول (1) يبين لنا النسب الخاصة بصادرات و واردات المغرب مع دول الاتحاد الأوروبي.

II. الطريقة :

1. النموذج المستخدم في الدراسة : سوف نستعين بنموذج الجاذبية لتقدير تأثير الأساليب الحمائية المقتنعة $NTM_{A,B}$ - الصنف A و B من الأساليب الحمائية غير الجمركية المتعلقة بمعايير الصحة و السلامة و المعايير التقنية - على التجارة، و الإجراء العادي لتقدير معادلة الجاذبية هو أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات لكي نحصل على معادلة خطية¹⁵ و المتمثلة في :

$$\ln X_{ijt} = \alpha + \beta_1 \ln GDP_{it} + \beta_2 \ln GDP_{jt} + \beta_3 \ln(1 + T_{ijt}) + \beta_4 \ln D_{ij} + \beta_5 \text{bord}_{ij} + \beta_6 \text{lang}_{ij} + \beta_7 \text{col}_{ij} + \beta_8 \text{land}_{ij} + \beta_9 \text{RTA}_{ij} + \beta_{10} \text{NTM}_{it} + u_{ijt} \quad \dots\dots(1)$$

بحيث :

- $\ln X_{ijt}$: اللوغاريتم الطبيعي لصادرات الدولة i إلى الدولة j في الفترة t (US\$ 1000) ؛
- $\ln GDP_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي لنتاج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة (US\$ billion) ؛
- $\ln GDP_{jt}$: اللوغاريتم الطبيعي لنتاج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة (US\$ billion) ؛
- $\ln(1 + T_{ijt})$: اللوغاريتم الطبيعي لضريبة الواردات المفروضة من طرف الدولة المستوردة مضاف إليها العدد 1 بغرض تفادي الوقوع في إشكالية حذف هذا المتغير عند التقدير في حالة ما إذا كانت الضريبة معدومة ؛
- $\ln D_{ij}$: اللوغاريتم الطبيعي للمسافة بين الدولة المصدرة و الدولة المستوردة ؛
- $\text{bord}_{ij}, \text{lang}_{ij}, \text{col}_{ij}, \text{land}_{ij}, \text{RTA}_{ij}$: متغيرات وهمية تقيس تكاليف التجارة تأخذ القيمة 1 في حالة حدوثها أو القيمة 0 في حالة عدم حدوثها . و تتمثل على التوالي في الحدود المشتركة، اللغة، المستعمرة، أحد البلدين على الأقل ساحلي، وجود اتفاقية تجارة حرة بين البلدين ؛
- NTM_{it} : متغير وهمي يبين ما إذا تم تطبيق $\text{NTM}_{A,B}$ على المنتج ؛
- u_{ijt} : المتغيرات العشوائية .

من أجل تقدير تأثير $\text{NTM}_{A,B}$ على التجارة، فإننا نحتاج إلى تضمين متغير وهمي خاص بها، بحيث يأخذ هذا المتغير القيمة 1 في حالة تطبيق $\text{NTM}_{A,B}$ أو القيمة 0 في حالة عدم تطبيقها، ثم نقوم باشتقاق معادل التعريف الجمركية المقابل ل $\text{NTM}_{A,B}$ كما يلي :

$$\ln \widehat{X}_{ijt} = \sum_{n \neq 10} (\widehat{\beta}_n \Psi_{nt}^{ij}) + \widehat{\beta}_{10} \text{NTM}_{it} \quad \dots\dots(2)$$

عند تعويض قيمة $\text{NTM}_{A,B}$ في المعادلة سوف نحصل على ما يلي :

$$\ln \widehat{X}_{ijt,NTM} - \ln \widehat{X}_{ijt,noNTM} = \sum_{n \neq 10} (\widehat{\beta}_n \Psi_{nt}^{ij}) + \widehat{\beta}_{10}(1) - (\sum_{n \neq 10} (\widehat{\beta}_n \Psi_{nt}^{ij}) + \widehat{\beta}_{10}(0)) = \widehat{\beta}_{10} \quad \dots\dots(3)$$

نفس الحسابات يمكن أن تأديتها في حالة حساب تأثير معدل التعريف T_{ijt} ، و ذلك في حالة وجود تعريف مطبقة على الواردات أو في حالة عدم وجودها .

$$\ln \widehat{X}_{ijt,tariff} - \ln \widehat{X}_{ijt,notariff} = \sum_{i \neq 3} (\widehat{\beta}_i \Psi_{it}^{ij}) + \widehat{\beta}_3(1 + T_{ijt}) - (\sum_{i \neq 3} (\widehat{\beta}_i \Psi_{it}^{ij}) + \widehat{\beta}_3(0)) = \widehat{\beta}_3 \ln(1 + T_{ijt}) \quad \dots\dots(4)$$

التعريف المعادلة ل $\text{NTM}_{A,B}$ هي عبارة عن التعريف الجمركية التي لها نفس التأثير على التجارة ، و يمكن الحصول عليها عند مساواة بين الجانبين الأسريين لكل من المعادلة رقم (3) و (4) ، حينها نحصل على المعادلة التالية :

$$\widehat{\beta}_{10} = \widehat{\beta}_3 \ln(1 + T_{ijt}) \quad \dots\dots(5)$$

$$\text{Tariff equivalent} = \exp\left(\frac{\widehat{\beta}_{10}}{\widehat{\beta}_3}\right) - 1 \quad \dots\dots(6) \quad \text{ومنه التعريف المعادلة يمكن حسابها كما يلي :}$$

و يتم إجراء هذه العملية الحسابية بعد تقدير معادلة الجاذبية .

2. عينة الدراسة و البيانات : لقد تم اختيار كل من تونس و المغرب لدراسة مدى تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على صادراتهما باعتبارهما دولتان عربيتان، كما تم اختيار كل من فرنسا و اسبانيا من بين دول الاتحاد الأوروبي باعتبار أن المبادلات التجارية بينهما و بين تونس و المغرب كبيرة بالإضافة إلى وجود علاقة استعمارية بينهما يمكن أن يكون لها تأثير على التدفقات التجارية، أما بالنسبة للمنتجات فتم اختيار كل من الألبسة و الآلات الكهرو منزلية والخضار باعتبارها أهم المنتجات المصدرة و المستوردة بين دول العينة، أما بالنسبة للمجال الزمني المختار فيتمثل في سنتي 2009 و 2010 و قمنا باختيار هذه الفترة لتوفر البيانات الخاصة بالأساليب الحمائية المقنعة خلالها بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي .

و قصد الحصول على بيانات الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من قواعد البيانات، بحيث تحصلنا على بيانات التجارة الثنائية مثل المسافة و اللغة و المستعمرة من موقع قاعدة البيانات CEPII، و يوفر الموقع أيضا شروحا حول كل متغير¹⁶، أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بالضرائب الخاصة بكل منتج و الموضحة من خلال الشكل (2) و الصادرات الخاصة بكل منتج و الموضحة من خلال الشكل (3) و الأساليب الحمائية المقنعة فقد تم استخراجها من قاعدة البيانات الخاصة بإحصائيات UNCTAD، أما البيانات التي تخص الناتج المحلي الإجمالي فقد تم جمعها من الإحصائيات الخاصة بالبنك الدولي و هي موضحة في الجدول (2) .

III. النتائج ومناقشتها :

بما أن نموذج الدراسة يحتوي على بيانات لها بعدين : بعد زمني و بعد مقطعي "cross-section" متعلق بالتدفقات التجارية، فهذا يتطلب استخدام التقدير بطريقة حزم البيانات (البيانات المدمجة) "panal data" و لقد استعنا في عملية التقدير ببرنامج "Stata SE 10"¹⁷، ونتائج التقدير يمكن توضيحها من خلال الجدول (3) .

و من خلال جدول التقدير بإمكاننا إنشاء معادلات التقدير الخاصة بكل منتج واستخلاص النتائج منهما كما يلي :

❖ معادلة تقدير التدفقات التجارية للألبسة و الاستنتاجات المرتبطة بها :

$$\ln X_{ijt} = -85,54 + 2.096 \ln GDP_{it} + 1.141 \ln GDP_{jt} + 86.80 \ln(1 + T_{ijt}) - 1.241 \ln D_{ij} \\ - 0.466 \text{bord}_{ij} - 2.022 \text{lang}_{ij} + 0.729 \text{col}_{ij} + 15.12 \text{NTM}_{it}$$

◀ يتبين من جدول التقدير أن نموذج تقدير التدفقات التجارية للألبسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% مثلما يشير إلى ذلك إختبار فيشر. أما قيمة معامل التحديد المعدل "Adj-R²" فقد كانت مرتفعة في حدود 93% مما يدل على أن 93% من التدفقات التجارية للألبسة يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة ؛

◀ معاملات الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد و المصدر كانت موجبة، مما يدل على أن المستهلكين يفضلون زيادة شرائهم لمنتجات الألبسة كلما زادت دخولهم ؛

◀ بالنسبة للمسافة وجدنا بأن معاملها سالب و هذا ما يؤدي بنا إلى الاستنتاج بأنه كلما زادت المسافة بين الدول المصدرة و المستوردة أدى ذلك إلى إنخفاض شراء الألبسة و تفسير ذلك ربما يعود إلى زيادة تكاليف النقل ؛

◀ أما بالنسبة للمعاملات الخاصة بالحدود المشتركة و اللغة فوجدت سالبة و هذا ما يتنافى مع الواقع لأنه من المفروض أن هناك علاقة إيجابية ما بين هذين المتغيرين و زيادة التدفقات التجارية بين البلدان و لذلك لن نأخذ بعين الاعتبار هذه النتيجة بالخصوص أن تلك المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية ؛

◀ عند النظر إلى معامل التعريفية الجمركية نجده موجب و معنوي و من ثمة الزيادة في التعريفية الجمركية لن تؤدي إلى تخفيض استيراد الألبسة ؛

من أجل معرفة مقدار تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على قطاع الألبسة سوف نقوم بحساب التعريفية المعادلة لتلك الأساليب و ذلك بالاعتماد على المعادلة (6) كما يلي :

$$\text{Tariff equivalent} = \exp\left(\frac{\hat{\beta}_{10}}{\hat{\beta}_2}\right) - 1 = \exp\left(\frac{15.12}{86.8}\right) - 1 = 19\%$$

من خلال هذه المعادلة نجد بأن التعريفية المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة تقدر بـ 19%، و هذا ما يؤدي بنا إلى استخلاص ما يلي :

◀ معامل الأساليب الحمائية المقنعة موجب و بالتالي استخدام تلك الأساليب لن يكون له أثر سلبي على قطاع الألبسة .

◀ التعريفات الجمركية المفروضة على قطاع الألبسة من طرف فرنسا و اسبانيا (التي تعتبر عينة من دول الاتحاد الأوروبي) المتمثلة بـ 12% أقل من نظيرتها في كل من المغرب و تونس التي تعادل 35% و 36% على التوالي كما هو موضح في الشكل (2) ، و لكن عند استخدام الأساليب الحمائية المقنعة من طرف فرنسا و اسبانيا سوف يؤدي ذلك إلى

ارتفاع التعريفات الجمركية من 12% إلى 31% بإضافة مقدار التعريفات المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة (19%)، مما يعادل نوعا ما التعريفات المطبقة من طرف المغرب و تونس.

❖ معادلة تقدير التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية و الاستنتاجات المرتبطة بها :

$$\ln X_{ijt} = -62.56 + 2.245 \ln GDP_{it} - 0.509 \ln GDP_{jt} + 139.9 \ln(1 + T_{ijt}) - 0.968 \ln D_{ij} + 12.38 \text{bord}_{ij} - 4.812 \text{lang}_{ij} + 1.712 \text{col}_{ij} + 27.73 \text{NTM}_{it}$$

← بالرجوع إلى جدول التقدير يلاحظ أن نموذج تقدير التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية معنوي بنسبة 1% مثلما يشير إلى ذلك إختبار فيشر. كما أن هذا النموذج يعتبر قوي جدا و هذا ما تؤكد قيمة معامل التحديد المعدل "Adj-R²" المرتفعة التي تدل على أن 89% من التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة للنموذج التقديري ؛

← المعامل الخاص بالنتائج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة موجب و من ثم كلما زاد دخول الأفراد في تلك الدولة أدى ذلك إلى زيادة شراء الآلات الكهرو منزلية على عكس الدولة المصدرة كلما زادت دخول الأفراد أدى ذلك إلى انخفاض شراء الآلات الكهرو منزلية و هذا ما يفسره المعامل السالب للنتائج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة ؛

← كلما بعدت المسافة بين البلد المصدر و البلد المستورد أدى ذلك إلى انخفاض الاستهلاك و هذا ما يدل عليه المعامل السالب لمتغير المسافة ؛

← معاملات الحدود المشتركة و المستعمرة موجبة و معنوية عند 10% و هذا ما يدل على وجود علاقة طردية ما بين هذين المتغيرين و زيادة التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية ؛

← الزيادة في قيمة التعريفات الجمركية لن يكون له أثر سلبي على قطاع الآلات الكهرو منزلية و ربما يعود ذلك إلى وجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا على التدفقات التجارية لهذا القطاع ؛

← من أجل معرفة مدى تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية سوف نقوم بحساب التعريفات المعادلة لها و ذلك بالاعتماد على المعادلة (6) كما يلي :

$$\text{Tariff equivalent} = \exp\left(\frac{\beta_{10}}{\beta_3}\right) - 1 = \exp\left(\frac{27.73}{139.9}\right) - 1 = 23\%$$

من خلال هذه المعادلة نجد بأن التعريفات المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة تقدر ب 23% و هذا ما يؤدي بنا إلى استخلاص ما يلي :

← بما أن معامل الأساليب الحمائية المقنعة موجب و معنوي بنسبة 10% ، إذا الزيادة في مقدار تلك الأساليب لن يكون له أثر عكسي على التدفقات التجارية لقطاع الآلات الكهرو منزلية .

← التعريفات الجمركية المفروضة على قطاع الآلات الكهرو منزلية من طرف فرنسا و اسبانيا و المقدر ب 22% أقل من نظيرتها في كل من المغرب و تونس التي تعادل 35% و 36% على التوالي كما هو موضح في الشكل (2)، و لكن عند استخدام الأساليب الحمائية المقنعة من طرف فرنسا و اسبانيا سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع التعريفات الجمركية من 22% إلى 45% و ذلك بإضافة مقدار التعريفات المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة (23%) و النسبة الجديدة المتحصل عليها تفوق التعريفات المطبقة من طرف تونس و المغرب المعادلة لـ 36% و 35% على التوالي .

❖ معادلة تقدير التدفقات التجارية للخضار و الاستنتاجات المرتبطة بها :

$$\ln X_{ijt} = 442.1 - 8.071 \ln GDP_{it} + 0.0334 \ln GDP_{jt} - 6.618 \ln(1 + T_{ijt}) - 38.30 \ln D_{ij} + 6.060 \text{bord}_{ij} + 5.068 \text{lang}_{ij} + 27.28 \text{NTM}_{it}$$

← نموذج تقدير التدفقات التجارية للخضار ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% مثلما يشير إلى ذلك إختبار فيشر. كما أن قيمة معامل التحديد المعدل "Adj-R²" مرتفعة و التي تعبر على أن 75% من التدفقات التجارية للخضار يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة ؛

← معامل الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد سالب و معنوي بنسبة 1% و هذا ما يدل على أن إستهلاك الأفراد للخضار ينخفض مع زيادة دخولهم و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (قانون أنجل) التي ترى بأنه كلما زادت دخول الأفراد أدى بهم إلى تقليص استهلاكهم من ناحية المنتجات الأساسية و زيادة إستهلاكهم للمنتجات الكمالية، على عكس ما تحصلنا عليه بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للبلد المصدر إلا أن المعامل الخاص به لم يكن معنوي ؛

← المعامل المتعلق بالمسافة كان سالب و ذو دلالة إحصائية و هو يدل على أنه كلما زادت المسافة ما بين الدول أدى ذلك إلى انخفاض التدفقات التجارية فيما بينها ؛

◀ تعتبر كل من الحدود المشتركة و اللغة من العوامل التي تساهم في زيادة التدفقات التجارية للخضار و في نموذجنا هذا نجد بأن لهي دلالة إحصائية ؛

◀ بالنسبة لعامل التعريف الجمركية أتى في النموذج سالب و ذو دلالة إحصائية و من ثم كل زيادة في التعريف الجمركية سوف تؤدي إلى تخفيض التدفقات التجارية للخضار ؛

◀ و من أجل معرفة مقدار تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على التدفقات التجارية للخضار سوف نقوم بحساب التعريف المعادلة لها و ذلك بالاعتماد على المعادلة (6) كما يلي :

$$\text{Tariff equivalent} = \exp\left(\frac{\beta_{10}}{\beta_3}\right) - 1 = \exp\left(\frac{27.28}{6.618}\right) - 1 = 99\%$$

من خلال هذه المعادلة نجد بأن التعريف المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة تقدر ب 99 % و هذا ما يؤدي بنا إلى استخلاص ما يلي :

◀ معامل الأساليب الحمائية المقنعة موجب و لكن غير معنوي على عكس المعامل المتعلق بالتعريف الجمركية، و من ثم لا يمكن الإستنتاج بأن الزيادة في تلك الأساليب سيكون لها أثر سلبي على التدفقات التجارية للخضار لأنه من المفترض أن يؤدي استخدام الأساليب الحمائية المقنعة إلى زيادة التعريف الجمركية التي وجد بأن معاملها سالب و معنوي. لكن عدم وجود الدلالة الإحصائية لمعامل الأساليب الحمائية المقنعة ربما يعود سببه إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على هذا القطاع و لم يتم إدراجها في بناء النموذج التقديري، أو ربما لضيق فترة الدراسة .

◀ قيمة التعريف المعادلة للأساليب الحمائية المقنعة المقدرة ب 99 % كبيرة جدا و بذلك فالنسبة الضئيلة للتعريف الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوربي و المتمثلة ب 5.8% لن تساهم في التحرير التجاري لهذا القطاع فبمجرد تطبيق دول الاتحاد الأوربي للأساليب الحمائية المقنعة سوف ترتفع تلك التعريف لتصل 104.8% و هذا ما سيؤدي إلى عرقلة صادرات الخضار التونسية و المغربية .

IV. الخلاصة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز أثر الأساليب الحمائية المقنعة على أهم صادرات تونس و المغرب، و ذلك في إطار انضمامهما لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية و لقد توصلنا إلى النتائج التالية :

- تخفيض الرسوم الجمركية لا يعني تخلي الدول عن حماية صناعاتها ؛
- تستخدم معايير حماية الصحة و السلامة و الانظمة التقنية كأساليب حمائية مقنعة ؛
- للأساليب الحمائية تأثير سلبي على التدفقات التجارية لكل من المنتجات الصناعية و الزراعية ؛
- المنتجات الزراعية تتأثر بشكل أكبر مقارنة بالمنتجات الصناعية من جراء استخدام الأساليب الحمائية المقنعة ففي بحثنا هذا و جدنا بأن التعريف المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة بالنسبة للخضار تقدر ب 99 % أما بالنسبة لتعريف المعادلة لتطبيق تلك الأساليب بالنسبة لكل من الألبسة و الآلات الكهرو منزلية تقدر ب 19% و 23% على التوالي .

و بناء على هذه النتائج ارتأينا وضع التوصيات التالية :

- على كل من تونس و المغرب و كل الدول العربية الأخذ بعين الإعتبار تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على صادراتها، و عليها الاعتماد على الدراسات المنجزة في هذا المجال عند التفاوض مع الدول الأوربية أو باقي الدول المتقدمة ؛
- على الدول العربية الضغط على الدول الأوربية التي تقوم بحماية منتجاتها الزراعية بشكل مقنع ؛
- على الدول العربية التحالف فيما بينها من أجل زيادة قدراتها التفاوضية ؛
- على الدول العربية محاولة تفعيل اتفاقيات التجارة المشتركة فيما بينها لتوسيع سوقها بدلا من اللجوء إلى اتفاقيات شراكة مع الدول المتقدمة التي تستخدم أساليب ملتوية ضمن اتفاقياتها معها .

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (1) : التجارة السلعية ما بين تونس ، المغرب و أوروبا خلال سنة 2012

السلع	تونس		المغرب	
	الصادرات %	الواردات %	الصادرات %	الواردات %
المنتجات الحيوانية و الحيوانية الحية	1,2	0,8	5,3	1,7
المنتجات النباتية	1,4	1,5	10,5	3,2
الدهون الحيوانية و النباتية و الزيوت	2,0	0,8	0,7	1,1
المواد الغذائية و المشروبات و التبغ	0,5	1,6	5,8	1,7
المنتجات المعدنية	16,8	11,8	6,7	14,7
منتجات الصناعة الكيميائية	3,3	7,9	6,7	7,8

5.1	0.7	5.4	2.0	المطاط و منتوجاته
0.5	0.8	1.8	1.0	الجلود الخام و المصنعة و السروج
1.7	0.3	1.4	0.1	الخشب و الفحم النباتي و القليلين
2.3	0.2	2.6	0.3	عجينة الخشب و الورق و الورق المقوى
8.4	24.2	13.0	25.2	المنسوجات
0.4	3.1	0.9	4.6	الأحذية و القبعات و أغطية الرأس الأخرى
1.4	0.5	0.9	0.4	مصنوعات من الحجر و الزجاج و السيراميك
0.6	0.4	0.4	0.1	المعادن و المواد الثمينة
10.1	2.2	8.5	3.2	مصنوعات المعادن
21.5	19.3	27.0	29.7	الألات و الأجهزة
13.7	8.9	9.6	4.2	معدات النقل
1.5	0.3	2.4	2.5	الأجهزة البصرية و التصوير و الفوتو غرافية
1.6	0.9	1.0	1.1	المواد المصنعة المتنوعة
0.9	2.3	0.5	0.3	منتجات غير مصنفة
% 100	%100	% 100	%100	الإجمالي

Source : Eurostat Comext - Statistical regime 4

الجدول (2) : الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدراسة بالقيمة الحالية لدولار الأمريكي

2010	2009	جمالي الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
90770671432	90908402631	المغرب
44377742071	43607568688	تونس
2548315784737	26196865149762	فرنسا
13758157894737	1454336570613.3	اسبانيا

المصدر: البنك الدولي

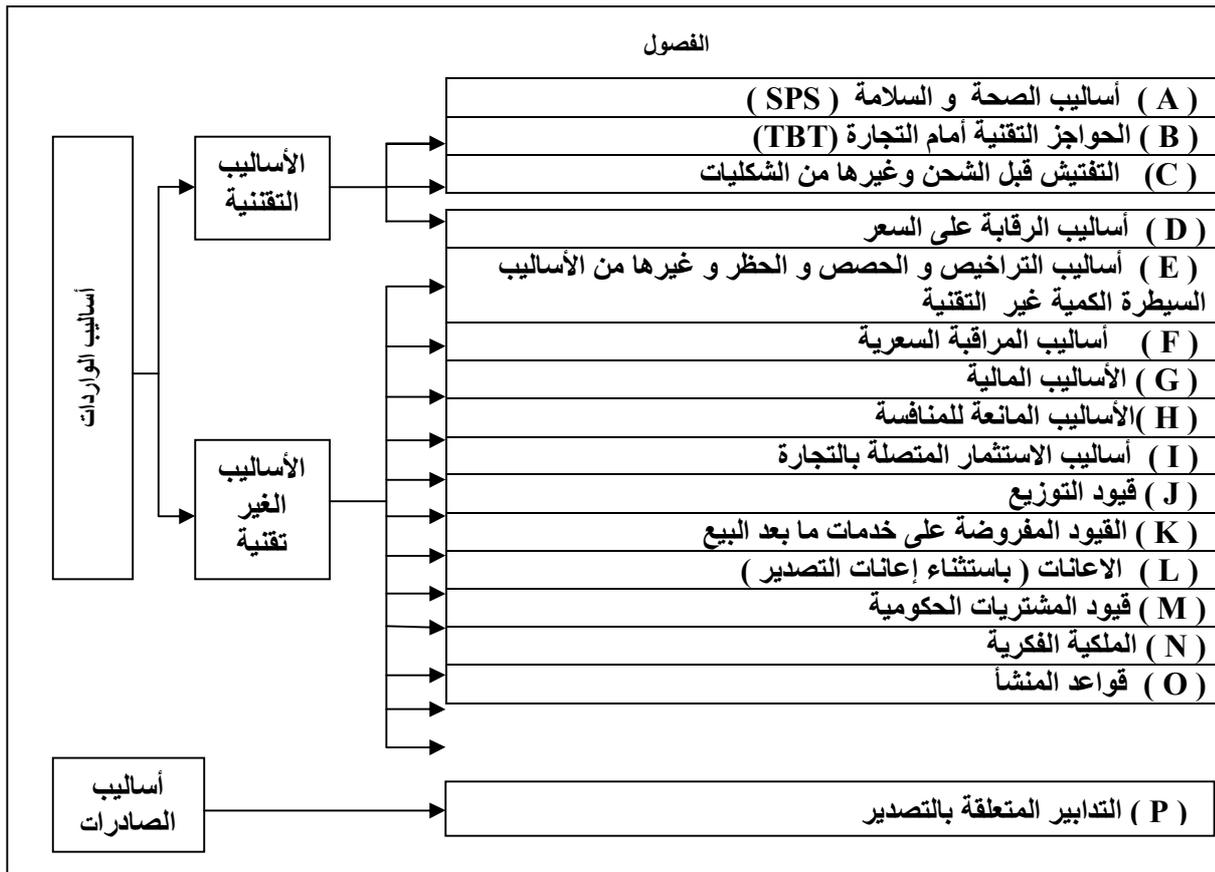
الجدول (3) : نتائج تقدير عينة الدراسة

المتغيرات التابعة	الآلية	الخضار	الات الكهرو منزلية
المتغيرات المستقلة	المعاملات		
(Constant)	-85.54 (-1.16)	442.1** (4.11)	-62.56 (-0.89)
LN tariff	86.80* (2.73)	-6.618* (-2.12)	139.9 (1.23)
Ntm	15.12 (0.76)	27.28 (1.62)	27.73* (2.95)
LNGDPi	2.096 (1.60)	-8.071*** (-5.25)	2.245 (1.79)
LNGDPj	1.141 (1.68)	0.0334 (2.90)	-0.509 (-0.79)
LNDij	-1.241 (-1.43)	-38.30* (-2.85)	-0.968 (-1.17)
Bordij	-0.466 (-0.09)	6.060** (4.62)	12.38* (2.51)
Langij	-2.022 (-0.80)	5.068* (2.99)	-4.812 (-1.99)
Colij	0.729 (0.97)	0	1.712* (2.39)
Landlij	0	0	0
RTAij	0	0	0
Adj-R ²	0.93	0.75	0.89
F	41.54***	7.44**	25.58***
NTM Tariff Equivalent	19%	%99	%23
N	24	16	24

t statistics in parentheses : * p < 0.1, ** p < 0.05, *** p < 0.01

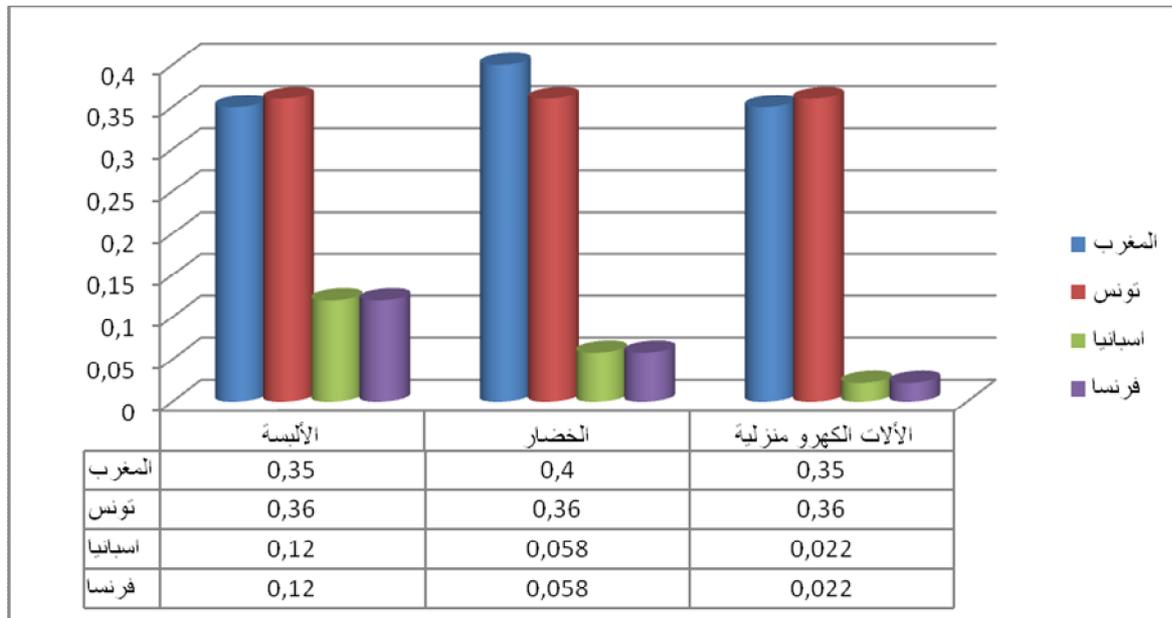
المصدر: من نتائج برنامج Stata 10

الشكل (1) : الأساليب و الفصول الواردة في تصنيف الأساليب الحمائية غير الجمركية



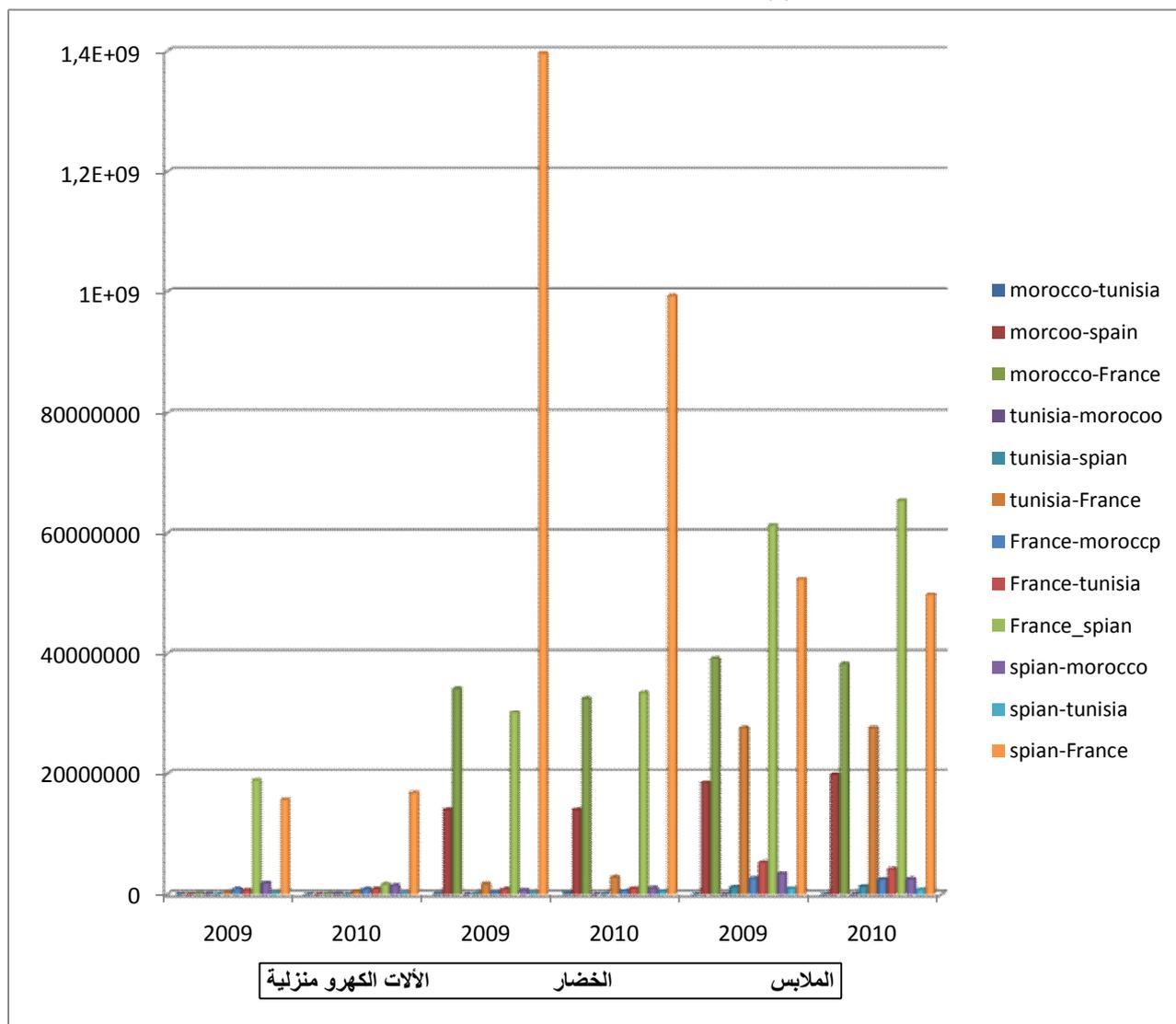
Source: UNCTAD.

الشكل (2) : التعريفات الجمركية المفروضة على منتجات عينة الدراسة



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البيانات UN COMTRADE

الشكل (3) : التدفقات التجارية لصادرات عينة الدراسة



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البيانات UN COMTRADE

الإحالات والمراجع :

¹ - Tsunehiro Otsuki, John S. Wilson, Mirvat Sewadeh, Saving two in a billion: quantifying the trade effect of European food safety standards on African exports, Development Research Group (DECRG), The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA, 2001,p 1.

² - Guoxue Wei, Jikun Huang, Jun Yang, The impacts of food safety standards on China's tea exports, China Economic Review,N: 23, 2012,p 253.

³ - Sithamaparam, A G and Devadason, Do Non-Tariff Measures in the EU, Japan and the ASEAN Matter for Export Consignments from Malaysia? ,2011,p 2. <http://ssrn.com/abstract=1950131> 21/5/2014 12:32

⁴ -Xiong, B and Beghin, J C, Aflatoxin redux: does European aflatoxin regulation hurt groundnut exporters from Africa? Annual meeting, Agricultural and Applied Economics Association, 25–27 July, 2010, p1.

⁵ - United Nations Conference on Trade and Development, Non-tariff measures to trade: Economic and Policy Issues for Developing Countries , developing countries in international trade studies , united nations publication , 2013 , p 2 .

- ⁶ - Eric Burgeat , Gérard Viatte , Agricultural Policies in Emerging and Transition Economies 2001 , Special Focus On Non-Tariff Measures , Organization For Economic Co-operation And Development (OECD) , France , 2001 , PP 20 , 21 .
- ⁷ - Sudip Ranjan Basu ,Hiroaki Kuwahara , Fabien Dumesnil, Evolution of nontariff measures: emerging cases from selected developing countries , policy issues in international trade and commodities study series No. 52 , UNCTAD, Geneva 2012 , p 8 .
unctad.org/en/PublicationsLibrary/itcdtab53_en.pdf 8/4/2014 06: 53
- ⁸ - Anne-Célia DISDIER , Les normes réglementaires, un protectionnisme déguisé ?, la vie des idées , 2 décembre 2009 , P 1 . http://www.laviedesidees.fr/IMG/pdf/20091202_disdier.pdf 08/3/2014 15:51
- ⁹ - United Nations Conference on Trade And Development , op.cit , p 4 .
- ¹⁰ - United Nations Conference on Trade And Development ,Non-tariff Measures: Evidence from Selected Developing Countries and Future Research Agenda, developing countries in international trade studies , Geneva,2010 , pp 119 - 127 .
- ¹¹ -Panagiotis Liargovas , EU trade policies towards neighboring countries , Working paper 2/01, January 2013 , p 9 .
- ¹² - European Commission , European Union, Trade in goods with Tunisia , Directorate-General for Trade 07-11-2013 , p 7
- ¹³ - Panagiotis Liargovas ,op.cit , p 15.
- ¹⁴ - European Commission , European Union, Trade in goods with Morocco , Directorate-General for Trade 07-11-2013 , p 7.
- ¹⁵ - Mmatlou Kalaba and Johann Kirsten , Estimating the quantity effects of Non-tariff measures on SADAC meat and milk trade , Department of Agricultural Economics, Extension and Rural Development, University of Pretoria, pp 19,20 .
- ¹⁶ -Thierry Mayer and Soledad Zignago , Notes on CEPII's distances measures: The GeoDist database , WP No 2011-25 , pp 7-12 .
- ¹⁷ -Maria Cipollina and Luca Salvatici , Hands-on gravity estimation with STATA Version 2 , April 2013 , pp 2-4 .